

بعد اليوم الى يوم القيمة وهذا ان الحد يثان وما في معناهما من باب الأمر
 لان باب الخبر للشيء ما غربت ملكه وقتل من فريش صبرا وخبر الصادق لا يقع خلافه
 وأوضح مما ذكرنا حديث أبي شريح الهذلي قال قلت لعمر بن سعيد الأشدق وهو
 يعيشت البيوت الى ملكة ائذ ان لي ايها الأمير احدك قولاً قام به رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم الغد من يوم الفتح شبعته يقول بعد حمد الله واثننا عليه ان ملكة حرم
 الله تعالى ولم يحرمها الناس فلا يحل لامرؤن من بالله واليوم الآخر ان يمسك به يوماً
 او يعضد به بشجرة فان احد ترخص لثقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقولوا لله
 تعالى قد اذن لرسوله ولم ياذن لكم وانما اذن لي ساعة من النهار ثم عادت حرة
 اليك لم ينهاها بالأمس ولبيلغ الشاهد الغائب اخرجته البخاري ومسلم والنسائي
 والترمذي وهذه الأحاديث دالة على دوام احرمه في البلاد الحرام وانشاء النسخ
 وليس لمديني نسخ تثبت الاقتلوا المشركين حيث وجدتمهم وغايته العموم
 لأجل الف واللام وهو ضمني ثم هو مخصوص اجازة فمعهم ليقط الاختيار جراه
 وبعضهم يستضعفه ثم هو مطاف بالنسبة الى الارمان ثم حديث أبي شريح
 في عام الفتح لكنه مصرح بتأييده التحريم فلا يرد عليه نسخ وكذا ان الحد يثان الاخران
 وحديث كريمة بله هذا في حجة الوداع وهي متاخفة عن آية بركة المذكورة لانها في حجة
 ابي بكر قبل حجة الوداع بسنة فقد عرفت ضعف دلالة الآية بعيني اقولوا المشركين
 وانه مخرج من البلاد الحرام ولم تشمل الشهر الحرام مع تاضية المائدة الصريحة في الشهر الحرام
 مع شيوخنا خذ ما نأمنه وان كان لا ضرورة بنا الى ذلك اذا حقت هذه اعطيت
 ان تحريم البلاد الحرام محله عام الملبس على النسخ وولادة التي عارضنا بها اوضح من الشمس
 مع انافي مقام المنع ليس علينا دليل فان قلت هذا ما ذهب شاذ عن الجمهور وكيف
 ما لو اعني هذا السنن الواضح لولا عثورهم على ما يهدى بهم قلت ان ادعت
 اجماعاً لم يردك على اسم المديني وان كان يجد هيبته الجمهور فالله ورسوله احوال
 كقولهم ان لنتهم يومئذ وانبت احد جلين اما امعة كنت مع من انت معه وكان
 مع الكتاب والسنة فان قلت بكلمة الاتعة هم يعرفون الكتاب والسنة لم ترد على ان
 حفتت من تلك وان قلت انك فلاك هاشمي خولته بوجه عبد المديان فهذا الفرس
 والميدان والسنة والقرآن والذي حشر الناس وذللهم تواروا لواقعة من ان الزبير
 وكان اول من وقع الحرب بينه وبين عتبة من المنازعة والاحاديث في ان اول من
 بلغ في حرام لبس من فريش عليه نصف عبد الهل النار وعناه متواتر كثره واثباته

تحريم البلاد الحرام
 ذلك هو نظام
 حكم

ولو الورد

ولو الورد واحترام ابن الزبير والتجوير البعيد ان يصدق ذلك في غيره لما الحاجة
 الى الجملية وتلك الاحاديث ايضا تدل على استمرار الحرمة ولقد اجابنا الناس في وفية عليهم
 بذلك ليس ما يبي بالشحيح المجد وقد سئلت امرئني لله عنهما النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 انه بلغني انك تقول فيه اذ لا تترك رضاعه فقال ارضعهم ولو بما عيشك وليس قوله
 ههنا مناف لان رضاعه تلك الحال حق واجب وما عليه الله كائناً من غيره عزيز
 انزل الناس بالواقعات ومجاهم لها والله تعالى اعلم قوله تعالى **واتوا الحج والعمرة لله** فهو
 ظاهر في تناول الدحل بينهما كما قال تمام الحج ان يغفل لمطاي او لم يصريح بهذا التفسير
 في المكشاف الا انه بنى عليه في انكلا من حيث رد على من جعل الآية دليلاً على وجوب العمرة
 وصدق التفسير انما هو كما ملين وانفذ عليه البيت المذكور فيما يدخل لبيان التفسير
 الذي ذكرناه سابقاً من قوله ان نسخ لان البيت لما يصلح له لولا راعه ذلك في هذا الكتاب
 لاهتمام الناس به والتفسير المرجوح لا العمل اليه الا للمجي والواجب الجري على ظاهر الآية
 ودليل وجوب العمرة غير صحيح والمتكر مانع والحد يث سنن بل دليل واف ان صح قوله تعالى
فاستب من الهدي المعنى ليس مخصوصاً معلوماً فيحتل في واجبه فينبغي في نحو
 ذلك واهل الطه يبتله لم يكن عند كل واحد هدي اذ ينقل وبعده ذلك كيوم حجهم
 واستحبوا دهرهه بما يحتاج الى نقل صحيح ولا يلزم من النهي عن اطلاق قبل بلوغ الهدي
 محله وجوبه اذ قد يؤمر بحفظ المذنب واكمله بما ستره فليجبت ههنا من اردنصرة
 الجمهور وكذلك وجوب القضا اذ اهل القضا كل في الروايات كلها نحو سبع مائة
 وفي السنة الأولى الف واربع مائة او خمس مائة ويحتج ان بعض اهل السنة الاخرى لم
 يتوفروا في الأولى حتماً لا قريباً واسم القضا حادث والاستعمال الأول للمعنى الفرع من الفعل
 وقد يطلق على المذنب مثل وارضاً يوماً ما له مع انه تعلق بعمرته صلى الله عليه وآله وسلم
 الاخرى عرض هو اظهر الاسلام وارضاضته الهدى واستدراك ما يتجمل من تركهم العمرة الأولى
 وحمل الهدي المنفق عليه من الحج وعله في العمرة وغيره يحتاج الدليل ولم يردوه والعب
 من خلاف من كلابه واما فاعله صلى الله عليه وآله وسلم فمحتمل كقولنا انفعال مع انه
 ممنوع من ادخال الهدي المحمل كما هو صرح الآية فهل يكون كذا وصدق من السجدة الحرام
 والهدي معلوماً فافاض به الاخر من مثل ههنا الصورة ولا يلزم ان يشمل الحصر الذي يمنع
 وصوله له محله وما النزاع في ان الحد يثان في ان الحد يثان في ان الحد يثان في ان الحد يثان
 فترتب فانه على نبوت كون احرام كحل ولا يبين دليله لم يذكر وشياً يتنا قوله تعالى

النسخ الذي هو ناه